مرسوم رقم (٩) لسنة ٢٠٠٧
بإعادة تنظيم وزارة المالية

نحن حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين .

بعد الإطلاع على الدستور ،

وعلى المرسوم الملكي رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٦ بتشكيل الوزارة،

وعلى المرسوم رقم (٤) لسنة (٤) لسنة ١٩٩٤ بإعادة تنظيم وزارة المالية والإقتصاد الوطني وتعديلاته،

وبناءً على عرض وزير المالية،

وبعد موافقة مجلس الوزراء،

رسمنا بالآتي:

المادة الأولى

يُعاد تنظيم وزارة المالية وذلك على النحو التالي :

أولاً: شئون الجمارك والموانىء والمناطق الحرة.

وتتبع وزير المالية.

ثانياً: إدارة الرقابة والمتابعة.

وتتبع هذه الإدارة وكيل وزارة المالية.

ثالثاً: ١- إدارة العلاقات الاقتصادية الخارجية.

٢- إدارة الدراسات الإقتصادية والبحوث.

٣- إدارة الإستثمارات الحكومية.

٤- إدارة التخصيص والتعاقدات.

وتتبع هذه الإدارات وكيل الوزارة المساعد للشئون الاقتصادية.

رابعاً: ١- إدارة الميزانية.

٢- إدارة المشاريع.

٣- إدارة الخزانة.

٤- إدارة تطوير الأنظمة المالية.

وتتبع هذه الإدارات وكيل الوزارة المساعد للشئون المالية.

خامساً: ١- إدارة الموارد البشرية والمالية.

٢- إدارة المعلومات المالية.

٣- إدارة المخازن المركزية.

وتتبع هذه الإدارات وكيل الوزارة المساعد للموارد والمعلومات.

المادة الثانية

يُلغى المرسوم رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ بإعادة تنظيم وزارة المالية والاقتصاد الوطني، كما يُلغى كل نص يتعارض مع أحكام هذا المرسوم .

المادة الثالثة

على وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم، ويُعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ملك مملكة البحرين
حمد بن عيسى آل خليفة

نائب رئيس مجلس الوزراء
محمد بن مبارك آل خليفة

وزير المالية
أحمد بن محمد آل خليفة

صدر في قصر الرفاع :
بتاريخ: ٦ محـــــرم ١٤٢٨هـ
الموافق: ٢٥ ينـــــاير ٢٠٠٧م